تمهيـــد :

يعد موضوع قوة الدولة من الموضوعات المهمة فى الدراسات السياسية المعاصرة، ليس بالمعني الضيق للقوة العسكرية وحدهـــا، ولكن أساساً بالمعني الحضارى الأشمل، علي اعتبار أن قوة الدولة هى عبارة عن المحصلة النهائية لمجموع قوتها العسكرية، مضافـاً إليها مواردها الطبيعيـــة وقدراتـــها الاقتصاديـــة وبنيتـــها الثقافيـــة والاجتماعية ونظمها السياسية والإدارية وعلاقاتها الدوليـــة، إلـــي جانب عناصر أخري كثيرة. وحتي مع توافر هذه العناصر فـــى دولة من الدول، فإن الأهم من ذلك هو تفاعلها مع بعضها داخـــل الدولة الواحدة، وما ينشأ من احتمالات ونتائج.

فالقوة إذن من ذلك المنطلق هى إحدي العوامل التى تعلـــق عليها الدول أهمية خاصة فى ميدان العلاقات الدولية، وذلك لمـــا لها من أهمية فى رسم أبعاد الدور الذى تقوم به الدولة فى المجتمع الدولى وتحدد إطار علاقاتها بالقوي الخارجية الأخري.

ويمكن تقسيم القوة من حيث تأثيرها ودورها الفـــاعل علـــي مكانة الدول إلي قسمين، فهناك دول تمكنها قوتها من أن تلعـــب دوراً كبيراً علي المستوي الدولى، وعلي ضوء ذلك فـــهى تحـــدد

مجري العلاقات الدولية، ومثال ذلك دور الولايات المتحدة الأمريكية الذى تنفرد به بين قوي العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وتبوئها مكانة أسمي من مكانة أى ند قوى آخر.

وهناك قوة أخري ضئيلة الأثر نسبيا علي المستوي الدولى، ولكنها قد تؤثر علي المستوي الإقليمى، وأحياناً قد تكون عديمة الأثر نسبياً، وهذه القوة تدخل ضمن إطار القوة القومية لأية دولة، والقوة القومية قد تستخدم كأداة لإملاء أوضاع معينة علي الدول الأخري المجاورة كفرض نمط سياسى معين أو فكر أيديولوجى كما حدث أيام الاحتلال البريطانى والفرنسى للدول العربية، وتبعية بعضها الآخر للإتحاد السوفيتى فيما بعد، وهذه القوة قد تأخذ أشكالا عديدة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول المجاورة، وهناك دول أخري أمكنها ترويض تلك القوة وتهذيبها والتحكم فيها ومن ثم السيطرة عليها فى الحدود التى يقتضيها الدفاع عن أمن الدولة القومى مثلما هو الحال مع السويد وسويسرا، حيث أن هاتين الدولتين تمتلكان إمكانيات من القوة، ولكن قوتها محصورة فى الدفاع عن واقع أمنى قومى معين أكثر مما هى قوة موجهة لفرض هذا الواقع علي الآخرين، أو تغييره بطريقة تلحق بهم أى مظهر من مظاهر الضرر.

وتختلف القوة فى ممارستها عن استخدام العنف، حيث أن القوة القومية ذات عناصر كثيرة ووسائل ممارستها متنوعة وأساليب استخدامها متعددة، أما العنف فله أسلوب واحد فقط، هو الفعل أو رد الفعل المسلح فى أغلب الأحوال.

والقوة القومية للدولة هى عملية ذات أبعاد متشابكة ومتعددة وتتداخل عناصر كثيرة فيها مثل الموقع والرقعة الجغرافية الممتدة والكثافة السكانية للدولة أو تقدمها الصناعى أو ضخامة جيشها...إلخ. وهذه العناصر مجتمعة هى التى تكون عناصر القوة فى الدولة وليس التركيز علي عنصر واحد منفرداً، فمثلا البرازيل تتفوق فى مساحتها علي الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فلا يمكن وصفها بالدولة القوية. ولدي باكستان أو الهند كذلك تعداد سكانى أكثر من ألمانيا الغربية. ولكنهما أقل قوة منها وهناك دول أخري متقدمة صناعياً ولكنها ليست قوية مثل بلجيكا وهولندا وهناك دول تحتفظ بجيش من الدرجة الأولي ومع ذلك فهى دول ليست قوية إذا ما قورنت بدول أخري عديدة أقوي منها.

وهناك أمثلة لدول تجمع بين عدد من العناصر الرئيسية المكونة للقوة ومع ذلك فهى لم تكن قوية، فالصين فى الأربعينيات من القرن العشرين، وقبل أن يسيطر عليها الحكم الشيوعى كانت تمتلك رقعة جغرافية هائلة وسكانها كانوا يشكلون أكبر تعداد لدولة فى العالم، وكان جيشها ضخما من حيث العدد والتسلح ومع ذلك كانت الصين دولة ضعيفة، ولم تكن لها سيطرة كاملة علي شئونها الداخلية، كما أن نفوذها الدولى كان محدودا، ولكن بعد سنوات قليلة ارتقت الصين إلي مركز قيادى ضخم فى المجتمع الدولى بالرغم من عدم حدوث تغييرات جذرية فى مواردها الطبيعية والبشرية من حيث الكم، ولكن الذى تغير فقط هو كيفية استخدام هذه الموارد، فمجرد امتلاك هذه الموارد ليس ضمانا فى حد ذاته

للحصول علي القوة، ولكن استعمال الإمكانيات بطريقة تؤثر فى سلوك الدول الأخري هو الذى يحقق هذه القوة ويبرزها.

وهذا هو ما حاولنا تلمسه عبر صفحات هذا البحث، وإلقاء الضوء علي العوامل الرئيسة المكونة للقوة، وكذلك تحديد عوامل الضعف فى الدولة، فجاءت فصول الكتاب الذى ضمها بين دفتيه سبعة فصول حيث خصص الفصل الأول منها لعرض المبادئ الأولية والمفاهيم المحددة للقوة عبر التاريخ وسيادة الدولة ونشأتها.

كما تحدث الفصل الثانى عن العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة كالحدود والموقع والتضاريس والأنهار الدولية والمناخ والجزر إلي غير ذلك من العوامل الطبيعية التى تلعب دوراً فاعلا فى قوة الدولة وأمنها واستقرارها.

أما الفصل الثالث فقد ركز علي دور السكان وأهميتهم وقت السلم والحرب والاقتصاد .وخصص الفصل الرابع للحديث عن الكفاءة السياسية والأمنية للدولة وأثر الأمن فى قوتها وكذلك الاستقرار السياسى ودور الجيش والعمل الدبلوماسى.

وتم تخصيص الفصل الخامس للحديث عن الإعلام وأهميته فى ظل العصر المعلوماتى والغزو الفضائى الجديد، وما يمثله من تحديات علي الساحتين المحلية والدولية فى أوقات الحروب والأزمات، والدور الذى يلعبه أيضاً فى الاقتصاد والتنمية.

الفصل السادس خصص للحديث عن العلاقة بين دول القوة ودول الضعف والنظام العالمى الجديد وما طرحه من تحديات بين

دول القوة والضعف. والفصل السابع والأخير تم خلاله طرح تساؤل بعد عرض عناصر القوة والضعف.. هل نحن دول قوة أم دول ضعف؟ وكان ذلك هو المحور الرئيس لموضوع الكتاب، مع إلقاء الضوء علي جانبين رئيسين متعلقين بذلك الموضوع وهما:

١-القصور الذاتى.

٢-الواقع المفروض.

وقد ختم ذلك المبحث بخاتمة قصيرة حوت خلاصة ما تم التوصل إليه.

وكلى أمل أن يسهم هذا الكتاب في تلمس بلداننا وأمتنا العربية والإسلامية أسباب القوة والمنعة.

ونسأل الله التوفيق والسداد،،،

د .فاروق عمر عبد الله العمر